

دراسة أولية

الاقتصادية لتنمية وتطوير الجزر اليمنية

إعداد

د / محمد علي قحطان

تقرير مقدم للهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية
في ضوء الزيارات الميدانية لبعض الجزر الواقعة على
البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي .

يوليو 2002 م

(2)

دراسة مقدمة للهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية

المحتويات

- **النقدمة .**
- **القسم الأول : واقع الجزر اليمانية .**
- **القسم الثاني : نتائج الزيارات الميدانية .**
- **القسم الثالث : مؤشرات دراسة الجدوى الأولية لمشروع تنمية وتطوير الجزر اليمانية .**
- **القسم الرابع : الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للجزر المختارة .**
- **الخاتمة .**
- **مصادر البيانات والمعلومات .**

(3)

المقدمة :

تحتل الجزر اليمنية مكانة هامة لوقعها الجغرافي المتميز والهام وانتشارها على امتداد مياه البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وقربها من أهم المرات البحريّة العالميّة التي تربط العالم شرقه مع غربه وتتحكم بمضيق باب المندب .

وهذه المكانة وضعتها محظوظ أطماء الدول الكبرى على مسار المراحل التاريخية المتعاقبة وحتى الآن .

كما أن مكنوزاتها البحريّة من السفن الغارقة والغابات المرجانية والأحياء المائية العديدة والآثار التاريخية وخرائب حصونها والقلاع والمقابر والمعابد والسدود التي على أراضيها وشواطئها وسواحلها الجميلة تضيف لأهميتها الجغرافية أهمية ومطلبًا سياحيًّا عالياً .

وبالرغم من وجود هذه الثروة إلا أنها غير مستغلة .

وفي الوقت الراهن تمر اليمن بظروف اقتصادية واجتماعية غاية في الصعوبة . حيث ترتفع نسب البطالة . فتقدير بحسب احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء بحوالي 11.5٪ من إجمالي حجم القوى العاملة . ويقدرها الكثير من الاقتصاديين اليمنيين بحوالي 35٪ . وتوسيع رقعة الفقر بين صفوف السكان . حيث تبين نتائج مسح الفقر لعام 1999م ، أن نسبة الفقراء فقراً حاداً (فقر الغذاء) تبلغ 30٪ من إجمالي السكان .

بما يعني أنه من بين كل 10 أفراد من السكان 3 أفراد لا يستطيعون تلبية كل احتياجاتهم من الغذاء والملابس والمسكن .

ولذلك تأتي أهمية توظيف كل ما لدى البلاد من موارد اقتصادية ، ومنها الجزر اليمنية . ولقد صار من المؤكد بحسب ما تبيّنه الدراسات والمعلومات حول الجزر اليمنية وأهميتها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية . أنه في حالة توظيف هذه الجزر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ستلعب دوراً هاماً في انعاش الاقتصاد اليمني والدفع به نحو الإزدهار إذا تم توظيفها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، ناهيك عن أن بسط نفوذ الدولة اليمنية على هذه الجزر بتواجد سكاني واستثماري لا شك سيقف مانعاً حصيناً أمام أية أطماع خارجية .

ولما سبق تأتي أهمية أن تولي القيادة السياسية لليمن بالغ الأهمية لتنمية الجزر . ولعل إنشاء الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية بموجب القرار الجمهوري رقم (285) لسنة 1999م ، الخطوة الأولى في طريق ترجمة هذا الاهتمام إلى واقع ملموس .

كما أن ما تقوم به الهيئة من مسوحات ميدانية للجزر يكتسب أهمية خاصة نحو ترجمة للإرادة السياسية بخطوات علمية تؤمن بإعداد الخطط والبرامج التنفيذية لتنمية وتطوير هذه الجزر ، على أساس علمية مدرروسة .

وتأتي (المراحلة الثانية) لعملية المسح الميداني ، التي تم تنفيذها من قبل الفرق المتخصصة التي شكلت بموجب القرار الإداري رقم (9) لسنة 2002م من قبل الهيئة خطوة أساسية في الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف تنمية وتطوير الجزر اليمنية وتأمين توظيفها للمساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد .

وباعتبار أن فريق العمل الاقتصادي والاجتماعي أحد هذه الفرق ، فقد قام الفريق بالنزول الميداني لعينة مختارة من الجزر اليمنية ، وجمع ما أمكن من البيانات والمعلومات خلال الفترة المتاحة (4 يونيو وحتى 20 يوليو 2002م) مكنتنا من دراسة وتحليل الإمكانيات الاقتصادية لاستغلال الجزر واستخلاص مؤشرات عامة تفي لإعطاء التوصيات المناسبة .

والعينة المختارة من الجزر التي تم النزول الميداني لأراضيها هي مجموعة الجزر التالية :

أولاً : مجموعة من جزر منطقة ميدي ، شملت الجزر التالية :

- جزيرة توكلان .
- جزيرة الطواف .
- جزيرة العاشق الصغير .
- جزيرة غراب .
- جزر المنحسات .
- جزيرة الفت .

(5)

ثانياً : مجموعة من جزر منطقة الاحياء ، شملت الجزر التالية :

- جزيرة المورك .
- جزيرة حمر .
- جزيرة تكفاش .
- جزيرة البارد .
- جزيرة زبين .
- جزيرة قصر .
- جزيرة كتامه .
- جزيرة لبوان
- جزيرة تلاوين .

ثالثاً : مجموعة من جزر منطقة الحديدة ، شملت الجزر التالية :

- جزيره كمران .
- جزيرة عقبان الكبرى .
- جزيرة عقبان الصغرى .
- جزيرة البضيع .
- جزيرة الجبول .
- جزيرة رشا .

رابعاً : أحدى أهم جزر منطقة باب المندب وهي (جزيرة ميون) :

خامساً : جزر منطقة عدن ، وشملت الجزر التالية :

- جزيرة جبل عزيز .
- جزيرة الجحب .
- جزيرة العمال .

سادساً : جزر منطقة بئر علي ، شملت الجزر التالية :

- جزيرة صوخا .
- جزيرة الحالنية .
- جزيرة غضرين .

القسم الأول :

واقع الجزر اليمنية

ان طبيعة جزر البحر الأحمر وخليج عدن من حيث الانتشار والبعد من السواحل وتضاريس مساحاتها واختلاف ساحتها الصخرية وتنوعها البيئي وندرة مياها العذبة وخلو معظمها من السكان ، إلا أن هذه الجزر بالاختلاف مساحاتها تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية وجمالية نظراً لوجود الشواطئ المذهلة بجمالتها والمملوقة بالشعب المرجانية والأسماك الملونة والمياه الصافية والنسيم العليل إضافة إلى الواقع التاريخية المتعددة. كما تنتشر على طول الشريط الساحلي مناجم ساحلية صغيرة وبدائية لاستثمار المعادن الصناعية البسيطة (كلملح واستخلاص بعض الأملاح) . وحتى الوقت الراهن لا توجد أية استكشافات نفطية أو تنقيبات للرواسب المعدنية كرواسب المياه الحارة ، والمعادن الفلزية أو اللالفلزية أو الرواسب الطينية سواء على الشريط الساحلي للبحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي أو الجزر .

ويمكن استعراض الخصائص والموارد الطبيعية لهذه الجزر على النحو التالي :

العمر والتكون :

بحسب ما جاء في تقرير المهندس الجيولوجي . د/جابر علي السنباوي . ان عمر الجزر الواقعة في شمال البحر الأحمر يقدر ما بين (32-39) مليون سنة .

وان رواسب المتبخرات في البحر الأحمر هي الأساس في تكوين القباب الملحية واحدى المكونات الأساسية لتكوين الجزر الواقعة في البحر الأحمر . حيث دلت الدراسات أن القباب الملحية ظلت لفترة طويلة في ارتفاع مستمر مما أدى إلى وجود أعداداً كبيرة من الجزر مختلفة المساحات .

أما الجزر الواقعة في خليج عدن والبحر العربي والمنتشرة من باب المندب في محافظة عدن إلى رأس شارما في محافظة حضرموت فذات أصل برkanie - أي أن تكوينها يعود لأنشطة البركانية .

الثروات والموارد الطبيعية :

مياه البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي تزخر بالعديد من الموارد الاقتصادية ومن أهمها :

- الثروة السمكية والشعاب المرجانية :

المنطقة البحرية الخصبة بالجزر اليمنية تعتبر من أغنى مناطق الصيد في العالم حيث يعيش فيها ما يزيد عن 1200 نوع من الأسماك، أغلبها صالحة للاستعمال البشري والحيواني، أما الشعاب المرجانية فتقدر بحوالي 300 نوع (أهلال الرياشي - اختصاصي بيئة).

- الثروة الصدفية :

كما أن هذه المنطقة تعد أيضاً من المناطق البحرية الغنية بالثروة الصدفية ذات المحاور. حيث تقدر هذه الثروة بوجود حوالي 500 نوعاً من الرخويات وحوالي 200 نوعاً من الروبيات و 20 نوعاً من الثدييات البحرية وتوجد هذه الأنواع بكثرة وبكميات تجارية. مع العلم أن بعض هذه الأصداف صالحة للأكل . (أ. هلال الرياشي) .

- الثروات المعدنية :

مختلف المصادر والدراسات التي تعني بالبحر الأحمر والبحر العربي تشير إلى وجود العديد من الثروات المعدنية والمواد الخام وخصوصاً النفط الخام ، إلا أنه حتى الآن لا توجد دراسات واستكشافات محددة لهذه الثروات كما سبق القول .

- التنوع البيئي :

تتميز الجزر اليمنية بتنوعها الحيواني والبيئي ، ويمكن عرض ذلك على النحو التالي :
السواحل الرملية :

معظم الجزر غنية بالسواحل الرملية مثل جزيرة كمران ولذلك فإن العديد منها تختضن السلاحف بأنواع مختلفة .

السواحل الصخرية :

توجد على بعض سواحل الجزر مثل جزيرة ميون وبكلان ، إلا أنه لا توجد معلومات عن الكائنات الحيوية المستوطنة لهذه السواحل .

الشعاب المرجانية :

تعتبر من الصفات البيئية المميزة للمياه البحرية اليمنية وتوجد على ثلاثة أشكال هي:

- قطع صغيرة على شكل هضاب منفصلة عن بعضها البعض أو أشجار مرجانية منفردة تتوزع بصورة عشوائية .
- رصيف مرجاني موازي لخطوط السواحل .
- شعب صلب ، وتعتبر الأكثر انتشاراً وتتواجد على القيعان الصلبة ، القريبة من الجرز .

الطيور :

تعتبر الجزر اليمنية من أغنى الجزر في الشرق الأوسط بالطيور . حيث سجل حتى العصر الراهن أكثر من 363 نوعاً و 18 رتبة و 61 عائلة و 77 صنفاً (أ . هلال الرياسي) .

مستنقعات أشجار المنجروف (المنجروف) :

تنشر على طول سواحل البحر الأحمر وسواحل بعض الجزر مثل جزيرة الدويمه وجزيرة كمران وتعتبر نظاماً بيئياً طبيعياً يمثل أهمية خاصة لحضانة وتغذية بعض الأنواع السمكية الهامة مثل الجمبري .

غابات النخيل :

توجد على ساحل البحر الأحمر وفي أماكن متعددة كما لوحظ وجودها في سواحل جزيرة كمران إلى جانب أشجار المنجروف والدوم وتعتبر مصدراً غذائياً هاماً . حيث تمد السكان المحليين بالبلح والتمور وتعتبر أحد مصادر الدخل .

الخصائص السياحية :

تتميز الجزر اليمنية بالعديد من المميزات السياحية ، يمكن إيجازها على النحو التالي :
(د.حسان الطاهش - الخبير السياحي) .

- انتشارها في بساتن بحرية مختلفة وغنية بالعديد من المميزات السياحية الهامة وعلى

وجهة التحديد ما يلي :

- تنوع حيوي بيئي سياحي نادر .
- وجود أكثر من 240 نوع من الشعاب المرجانية .

- وجود أكثر من 700 نوع من أنواع الأسماك الزينة .
- وجود أكثر من 113 نوعاً من أنواع النباتات البحرية النادرة .
- وجود الكثير من الأسماك والأحياء المائية الكبيرة والنادرة مثل : (السلاحف الخضراء ، وأسماك القرش الكبيرة) .
- وجود بيئة مناسبة لسياحة الغطس والصيد والرحلات ومراقبة الطيور وبقية السلاحف .
- اختلاف مواسم الرياح .
- وجود ملامح بيئية بحرية خلابة ذات ملامح جذب سياحي مطلوب عالمياً .
- وجود شواطئ رملية ذهبية خلابة ذات درجة عالية من الجمال والصفاء .
- وجود الكثير من الآثار والمزارات والكهوف .
- تعدد شواطئ الاستجمام والاسترخاء والاصطياف والاستمتاع وسياحة البيئة المتعددة الاشكال والأنواع .

مجتمعات الصيادين :

بحسب نتائج الدراسة الميدانية التي نفذها (الخبير المختص - محمد ديريه يوسف) يمكن استخلاص وضع مجتمعات الصيادين كما أظهرتها مؤشرات الاستبيان المعد لذلك ، على النحو التالي :

- الجزر المأهولة بالسكان :

تعد أهم الواقع التي يتمركز فيها الصيادين مع وسائل الصيد الخاصة بهم . والجدول التالي يبين بعض الجزر وعد الصيادين ووسائل النقل البحرية المستخدمة .

عدد الصيادين القاطنين بالجزر وقاربهم وعدد الصيادين الموسمين وقاربهم

الإجمالي	عدد الــواري والصبابيق والأبوات					عدد الصيادين		اسم الجزيرة (الموقع)
	صبابيق فيبر 7-4 مترا	صبابيق كبيرة 20 مترا	صبابيق صغرى 10 مترا	هواري خشبية 7 مترا	موسميون	ثابتون (قاطن)		
93	30	20	28	15	95			الظهرة
8	4	-	2	2		32		بكلان
12	8	-	-	4		50		الفشت
92	51	6	10	25		610		كمران
18	18	-	-	-		60		ميون
223	111	26	40	46	95	752		الإجمالي

من الجدول يتبع ما يلي :

ان أكبر تجمع للصيادين يتواجد في جزيرة كمران ، الأمر الذي يحتم أن تعطى هذه الجزيرة أولوية في الاهتمام من ناحية العناية بمجتمعات الصيادين .

جميع وسائل النقل الخاصة بالصيادين وسائل تقليدية صغيرة وتقدر عددها في جميع المناطق بحوالي 223 وسيلة .

الخصائص العمرية والسكنية والتعليمية والعملية والتشريعات السائدة في مجتمعات الصيادين يمكن إيجازها على النحو التالي :

- تتراوح الفئة العمرية ل مجتمعات الصيادين بين (18 - 50 سنة) .

- هناك نوعان للمساكن :

أ) أكواخ وتقدر بحوالي 80 % من إجمالي المساكن .

ب) حجارة وبردين وتقدر بحوالي 20 % من الإجمالي .

- من الناحية التعليمية فإن جميع الصيادين أميون باستثناء عدداً محدوداً يحملون مؤهلات التعليم الأساسي (إعدادي) .

- رحلة الاصطياد تستغرق فترة تتراوح بين (1- 7 أيام) .

- أفضل موسم للاصطياد خلال الفترة (يونيو - أغسطس) من كل عام .

- وسائل الاصطياد تقليدية وتمثل بالأدوات التالية : - الجلب .

- اشباك المدود والتشويط .

- شبكات اللخم القاعية والسطحية .

- من ناحية ملكية وسائل النقل (القوارب) : يقدر بأن 30 % من الصيادين يملكون وسائل خاصة بهم ويعملون بها مع أقاربهم .

والنسبة الباقية 70 % يعملون مع ملاك للقوارب بحسب ما يتفق عليه .

- الواقع التي يتردد عليها الصيادين في البحر ، موقع محدد ومعروفة لديهم .

- بالنسبة لموقع الإنزال فتقدر على النحو التالي :

- 60 % من الإنتاج السمكي يتم إنزاله في منطقة الخوبه .

- 30 % من الإنتاج السمكي يتم إنزاله في منطقة الحديدة .

- 10 % فقط يتم إنزاله في منطقة ميدي .

- بالنسبة للتغيرات المتعلقة بالاصطياد : فإن الصياديون لا يعلمون بوجود أية تشريعات وليس هناك أعراف محددة لديهم بخصوص هذا الجانب .
- لا يوجد في مجتمعات الصياديين أية خدمات اجتماعية ، الأمر الذي يلقى مجتمع روتينية كثيرة وغير متقدمة لدى الصياديون. ولا شك بأن هذا الجانب يؤثر على استقرار الصياديين ومستوى إنتاجهم بالسلب.
- أنواع المنتجات السمكية عديدة وتختلف الأسعار لعوامل العرض والطلب . ويمكن التعريف بهذه الأنواع ومتوسط سعر الكيلوجرام في أسواق الإنزال على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول يبين أنواع المنتجات السمكية ومتوسط سعر الكيلوجرام

النوع	م	سعر الكيلوجرام
ديرك	1	350
الجحش البلدي	2	300
جحش سولي	3	200
جحش حمار	4	150
جحش دولق	5	100
عنقى بلدي	6	200
عنقى عدنى	7	150
مرجان	8	300
شعفان	9	
هامور أشر	10	420
هامور عنقر	11	200
هامور كشر	12	200
هامور بتراه	13	
ناقم	14	
قد	15	80
البغبغان (بعض) نوع أخضر	16	
سلطان إبراهيم	17	
صلفيش (كلاب)	18	
بياض درب	19	130
هلو (بياض كبير)	20	
حفار	21	
الباءحة	22	70
زينوب	23	
شروة	24	80
سخلة	25	150
بوهار	26	
لغم (قرش)	27	50
سفن	28	

- بالنسبة لمعدل دخل الفرد تقدر على النحو التالي :

- معدل دخل مالك القارب ووسائل الإنتاج حوالي 20000 ريال في الشهر .
- معدل دخل الصياد المأجور حوالي 10000 ريال في الشهر .

القسم الثاني :

نتائج الزيارات الميدانية

يمكن إيجاز أهم ما توصلنا إليه من دراسة وتحليل ما تم جمعه من البيانات والمعلومات الخاصة بالجزر اليمنية على النحو التالي :

المنطقة الأولى : جزر منطقة ميدي :

من الممكن تقسيم هذه الجزر إلى ثلاثة أنواع هي :

أ) جزر ما هوله بالسكان ، تحتاج إلى :

- صيانة وتحديث محطات تحلية المياه .

- صيانة وتحديث مولدات الطاقة الكهربائية .

- توفير متطلبات الوحدات الصحية من الخدمات الصحية الالزمة والأدوية والمعدات الطبية.

- توفير مظلات في شواطئ الجزر .

- إنشاء مصانع ثلج .

وذلك لاستقرار السكان وجذب من كانوا عائشين في هذه الجزر وخرجو منها بسبب انعدام وسائل الحياة الضرورية ، كما ان ذلك سيلعب دوراً هاماً في انعاش الحياة في هذه الجزر وسيؤثر على إنتاجية الصيادين من الأسماك وبالتالي رفع مستوى معيشتهم وتأمين كميات كبيرة من لحوم الأسماك للاسوق اليمنية وكذلك زيادة الكميات التي يتم تصديرها في الوقت الراهن ، تحت ظروف قاسيه جداً .

والجزر المأهولة بالسكان في هذه المنطقة هي :

- جزيرة ظهرة بكلان (تواجد دائم للصيادين) .

- جزيرة بكلان .

- جزيرة الفشت .

ب) جزر واقعة بالقرب من الساحل ، غير ما هوله بالسكان . ولكن في حالة عمل ما يلي :

- تنظيف ساحل ميدي وتجهيز محطات وقوف للقوارب عليه وعلى سواحل هذه الجزر.
- توفير مظلات على سواحل الجزر .
- توفير وسائل نقل سياحية .
- تيسير امتلاك الصيادين على قوارب الصيد .

نعتقد أن هذه الجزر ستشهد :

- اقبالاً من قبل الصيادين وزيادة إنتاجيتهم .
- ازدهار السياحة الداخلية لهذه الجزر .

وبالتالي فإن المستثمرين بقليل من التشجيع والترويج للاستثمار السياحي سيقبلون على الاستثمار .

ومن هذه الجزر :

- جزيرة الدويمه .
- جزيرة الطواق .

ج) جزر بعيدة عن الساحل وعلى الحدود مع السعودية من الممكن توظيفها للسياحة الخارجية من خلال :

- اعداد بلاجات على شواطئها .
- توفير وسائل للراحة والاستجمام .

ونعتقد أنه من خلال ذلك يمكن استقطاب السائح من السعودية ومن الداخل أيضاً وبالذات في مواسم الخريف والشتاء والربع . حيث يكون المناخ معتدل غير حار ومغرى لجذب السياح .

ومثال هذه الجزر :

- جزيرة العاشق الصغير .
- جزيرة غراب .

ومثل هذا الإجراء سيؤمن للدولة اليمنية بسط نفوذها على جزرها الواقعة على المحدود وبنفس الوقت تأمين فرص عمل جديدة ومصادر دخل تساعده على تحسين المستوى المعيشي لسكان السواحل والجزر وغيرهم من الكوادر اليمنية الباحثة عن العمل .

المنطقة الثانية : جزر منطقة البحيرات :

نعتقد أن توظيف جزر منطقة اللحية وتنميتها وتطويرها مرهون بحدى القدرة على توظيف سواحل، وخور هذه المنطقة.

ولذلك فلا بد من التخطيط لإعداد الساحل بالبنية التحتية وتهيئته بالظروف الملائمة - مثل :

- تنظيف الساحل .
 - إنشاء محطات وقوف لوسائل النقل البحري -
 - توافر قوارب ولنشات سياحية .
 - إنشاء مصانع ثلج وسوق للأسماك .
 - تشجيع إنشاء فنادق سياحية في اللحية .

وكل ذلك لاشك سيعمل دوراً أساسياً في مرحلة لاحقه لتنمية جزر المنطقة وتوظيفها لمشروعات سياحية مختلفة . خصوصاً وأن منطقة البحيرة – منطقة تاريخية وتوجد بها قلاع ومواعق تاريخية جاذبة للسياح ، كما أن مياه الجزر مليئة بالشعاب المرجانية والأسماك بأنواع عديدة وفي هذا الصدد لعله من المناسب أن توضع الأولوية عند توظيف الجزر للاستثمار السياحي .

الجزيرتين التاليتين : - جزيرة المورك .

جزيرة تكافاش -

المنطقة الثالثة : جزر منطقة الحديدة :

أهم هذه الجزر - جزيرة كمران باعتبارها أكبر الجزر وما هو له بالسكان وتقع على القرب من ميناء الصليف ، كما أن منطقة رأس عيسى تبعد عن الجزيرة مسافة تقدر بحوالي 1.8 كم .

وهذه الجزيرة مهياً للتنمية باتجاهات مختلفة ، على أن تنمية الجزيرة وأحياء أنشطته للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سيكون له بالغ الأثر على تنمية جميع الجزر اليمنية الواقعة على البحر الأحمر .

وأهم متطلبات الجزيرة للوصول بها إلى المستوى المشار إليه ، يمكن إيجازها على النحو التالي :

- إنشاء جسر يربط منطقة رأس عيسى بالجزيرة وذلك سيوفر مر بري يربط الجزيرة بمدينة الحديدة وسواحلها وسيكون لذلك بالغ الأثر في إمداد الجزيرة بما تحتاج من مشروعات شبكة المياه والكهرباء و مختلف الاحتياجات وبالأسعار السائدة في مدينة الحديدة .
- وضع مخطط حضري لشبكة تصريف المخلفات وتنفيذها .
- وضع مخططات عمرانية حضرية للجزيرة وشق وسفلتة للشوارع التي ستحددتها المخططات العمرانية الحضرية .
- العمل على استخدام وسائل النقل التقليدية للانتقال داخل الجزيرة ، مثل (الدراجات الهوائية ، عربات البغال والحمير) ومنع دخول وسائل النقل النارية ، لما تحدثه من أضرار بالبيئة وإزعاج للسياح .
- إصلاح موانئ الصليف وموانئ الجزيرة وتجهيزها بمحطات وقوف للقوارب واللنشات .
- ترميم مدارس الجزيرة وتأمين متطلبات التعليم الأساسي والثانوي لسكان الجزيرة .
- تحديث وتطوير الوحدات الصحية ، وبما يؤمن الخدمات الصحية الالزامية للسكان والسياح .
- تشجيع رأس المال الخاص لإقامة مشروعات سياحية على أراضي الجزيرة ، تشمل : منتجعات ، وبلادجات وقرى سياحية وفقاً للمخططات الحضرية المشار إليها سابقاً .

المنقطة الرابعة : جزر منطقة باب المندب :

أهم هذه الجزر وأقربها للساحل اليماني – جزيرة ميون .

وأهم ما يميز هذه الجزيرة مناخها المعتمد طوال أيام السنة ووقعها بالقرب من الساحل اليماني وأيضاً من المر البحرى الدولى .

ولعل هذه المميزات جعلت من الجزيرة أحدى أهم الجزر التي استخدمتها المملكة البريطانية كموقع للاستجمام ومحطة لتمويل السفن المارة والرقابة والملاحة والإنقاذ .
ومن بعدهم التواجد السوفياتي .

وحتى الوقت الراهن لا يزال في الجزيرة بعض المنشآت التاريخية تستخدمن من قبل الجيش اليماني (كمبني قصر الملكة والهجرات والمباني التي جهزت من قبل الإنجليز والسوفيات .
ونعتقد أنه من الضروري إعادة تأهيل هذه الجزيرة للقيام بالدور الذي كانت تقوم به .
وذلك ممكن من خلال ما يلي :

- ترميم المنشآت والمباني التي لا تزال صالحة للتوظيف .
- إصلاح وتحديث محطة تحلية المياه ومولادات الطاقة الكهربائية ، وتأمين صيانتها بصورة مستمرة .
- إصلاح ميناء باب المندب وترميم موانئ الجزيرة وتأمين وسائل النقل البحرية النظيفة المهمة للسياحة .
- ترميم الواقع التاريخية وتهيئتها للسياحة .
- إعادة تأهيل منتجع وبلاج الملكة وتغييره على أحدى الشركات السياحية الدولية .

المنقطة الخامسة : جزر منطقة عدن :

لا شك بان إعداد وتأهيل سواحل عدن ورأس عمران للسياحة سيكون له بالغ الأثر على تنمية هذه الجزر ، حيث سيكون من المناسب إقامة مشروعات سياحية على شواطئ هذه الجزر باعتبارها امتداداً للسواحل ومكملة لها .

وباعتقادنا ان تهيئة بلجاجات في هذه الجزر ، وتوظيف موقعها لبعض المشروعات الاستثمارية السياحية سيكون له أثر إيجابي على تنمية سواحل عدن ورأس عمران والجزر الأخرى القريبة من جزر سواحل عدن .

المنطقة السادسة : جزر منطقة شبوه :

تعد محافظة شبوه من المحافظات النائية وتحللت كثيراً على بقية محافظات الجمهورية .
إلا أن الاستكشافات النفطية الأخيرة في هذه المحافظة لفت الانتباه لضرورة تنمية
هذه المحافظة .

ونعتقد ان احداث قفزات نوعيه سريعة للتنمية في المحافظة من الممكن ان ينطلق من نقطة احداث تنمية سياحية لجزر بئر علي . حيث ان شواطئ بئر علي وجزرها تمتلك مقومات سياحية هامة ، فالتنوع البيئي وكثرة الطيور بأنواع مختلفة تعطي هذه الجزر ميزات سياحية هامة ، من الممكن في حالة إعدادها وتأهيلها بالمشروعات السياحية الالزمه أن تشهد استيطاناً للمشروعات الاستثمارية المختلفة وبالذات المشروعات السياحية وبالتالي إنشاء الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة ، التي لا شك ستتعكس أيضاً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعمومها في البلاد .

وخلاصة استنتاجاتنا السابقة نوجزها على النحو التالي :

مشروع تنمية وتطوير الجزر اليمنية يتطلب العمل بما يلي :

أولاً : تحديد أهم المناطق والجزر ، الممكن أن تكون المخططة الأولى في مشروع تنمية الجزر اليمنية وفي ضوء ما توصلنا إليه من المعلومات والبيانات الخاصة بالجزر اليمنية ، نستطيع تحديد هذه المناطق والجزر وعلى النحو التالي :

1) في منطقة ميدي - جزيرة الدويه .

2) في منطقة اللحبيه - جزيرة المورك .

3) في منطقة الحديله - جزيرة كمران .

4) في منطقة باب المندب - جزيرة ميون .

5) في منطقة عدن - جزيرة جبل عزيز .

6) في منطقة شبوه - جزيرة صوخا .

على أن تنمية هذه الجزر وتوظيفها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب إيلاء عناية خاصة بالسواحل التي تشكل المدخل لجزر المناطق المذكورة وتعبيد وصيانة الطرق المؤدية إلى هذه المداخل .

ثانياً : الجزر المأهولة بالسكان بحاجة إلى أن يتتوفر لها متطلبات الاستقرار الضرورية . وهي متطلبات بسيطة يمكن للدولة توفيرها بسهولة ويمكن تحديد هذه الجزر والمتطلبات على النحو التالي :

- الجزر :

. جزيرة بكلان .

. جزيرة الفشت .

. جزيرة كمران .

. جزيرة ميون .

- المتطلبات :

. ترميم محطات التحلية وتأمين صيانتها بصورة مستمرة .

. ترميم مولدات الطاقة الكهربائية وتأمين صيانتها بصورة مستمرة .

. تأمين متطلبات المدارس من : المعلمين والكتب والصيانة .

. تأمين متطلبات الوحدات الصحية من : الأطباء والممرضات

والأجهزة والأدوية .

ثالثاً : وضع خطة لتنمية الجزر تتضمن تنفيذ المشروعات التالية :

(1) استكمال شق وتعبيد الطرق الموصلة إلى سواحل المناطق المحددة في الفقرة أولاً باعتبار هذه السواحل مناطق الانطلاق للجزر .

(2) إعداد خططات حضرية للسواحل والجزر تتضمن ما يلي :

- شبكة للتصريرات الصحية .

- شبكة المياه .

- شبكة الإنارة والطاقة الكهربائية .

- شبكة شق وتعبيد الشوارع والطرق وإنارةها وتشجيرها .
- شبكة الهاتف .
- موقع البلاجات والسياحه .
- موقع الغوص .
- مواقع المتنزهات والقرى السيلحية .
- موقع الانشاءات العمرانية للسكن ، تتضمن طابع معماري محدد ، بالمواصفات المناسبة .
- موقع الأسواق التجارية .
- المواقف الخاصة بوسائل النقل .
- موقع الفنادق .
- الحدائق والغابات والأحراس الخضراء .

(3) تنفيذ مشروعات البنية الأساسية في السواحل والجزر المذكورة خلال فترة الخطة ، على أن تشمل المشروعات التالية :

- شق وتعبيد الشوارع والطرق وفقاً للمخطط المعد لذلك .
- تأمين مصدر المياه النقية وتجهيز الشبكة الخاصة بالياه .
- إنشاء مولدات الطاقة الكهربائية وتجهيز الشبكة الخاصة بالطاقة الكهربائية .
- تجهيز شبكة التصريفات الصحية .
- تجهيز شبكة الاتصالات الهاتفية .
- تجهيز الموانئ ومحطات وقوف وسائل النقل البحري .
- تجهيز إنشاءات موقع الأسواق التجارية .
- تجهيز الإنشاءات الخاصة بالمباني الحكومية (مراكز الشرطة ، المدارس ، الوحدات الصحية ، المراكز الخدمية الالزمة) .

رابعاً: تأهيل وتدريب شرطة سياحية ، على مستوى عالٍ من الوعي والسلوك المدني المنفتح على كل مظاهر الحياة السياحية ومستعد لتأصيل سلوك ومهام حمايتها والحفاظ على أمن واستقرار السواحل والجزر اليمنية وبالتالي تأمين استقرار أمني مشجع للسياحة والاستثمار، باعتبارها أهم المصادر المؤمل عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

خامساً: سن التشريعات الملائمة لحماية الشواطئ والجزر وتشجيع الاستثمار السياحي عليها.

سادساً: تشجيع الاستثمارات الخاصة لإقامة المشروعات السياحية وفقاً للمخططات المرسومة من خلال الترويج لهذه المشروعات وتقديم التسهيلات الالزمة للاستثمار بما في ذلك قروض متميزة بميزات مشجعة للاستثمار في هذه المشروعات .

سابعاً: إنشاء مظلات ومراكز شرطة سياحية للرقابة في بعض الجزر ذات الأهمية السياحية والاستراتيجية تؤمن رقابة من أية اعتداءات على هذه الجزر ومياهها وثرواتها البحرية وبنفس الوقت الحماية للصيادين والسياح والمأهول والمياه البحرية الواقعة بين السواحل والجزر .

ثامناً: ترميم جميع الواقع التاريخية وتأهيل مرشدين سياحيين على علم بالخلفية التاريخية للبحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والجزر والسوائل وما عليها من قلاع وأثار .

تاسعاً: إعداد دليل سياحي للجزر يتضمن ما يلي :

- الواقع السياحية والتاريخية .
- التضاريس والمناخ لكل موقع .
- مواصفات للبيئة الطبيعية لكل موقع بما في ذلك الأحياء البحرية والطيور .
- الواقع الغنية بالشعاب المرجانية ومميزاتها العالمية .
- موقع الاستجمام والعلاجات السياحة .
- موقع الغوص .

على ان انجاز ما ذكر من مشروعات لازمه لتنمية وتطوير الجزر اليمنية وتوظيفها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد يتطلب تظافر جهود العديد من أجهزة الدولة إلى جانب الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية وعلى وجهة التحديد الأجهزة التالية :

- الهيئة العامة للسياحة .
- وزارة الكهرباء .
- المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي .

- الهيئة العامة للإنشاءات والجسور .
 - وزارة المواصلات .
 - وزارة الصحة .
 - وزارة التربية والتعليم .
 - وزارة الثروة السمكية .
 - وزارة الداخلية .
 - وزارة الدفاع .
 - الجامعات اليمنية .
- وذلك ممكن من خلال تشكيل مجلس تنسيق من الأجهزة المذكورة تكون له أمانه عامه في مقر الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية . تتولى الأمانة العامة للمجلس التخطيط والتنسيق لعقد اجتماعات المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس .
ونظراً لأن أولى خطوات أي مشروع تنموي يجب أن يسبقها دراسة جدوى اقتصادية أولية لإبراز الجوانب الإيجابية والسلبية تمكن من اتخاذ القرار بالاستمرار في تنفيذ الخطوات اللاحقة لتنفيذ المشروع أو التوقف فإننا في القسم التالي سوف نعرض مؤشرات الدراسة الأولية لمشروع تنموية وتطوير الجزر اليمنية .

القسم الثالث

مؤشرات دراسة الجدوى الأولية

مشروع تنمية وتطوير الجزر اليمنية

أي مشروع لابد وأن يعتمد على ما تقدمه البيئة من مدخلات وبنفس الوقت تعتمد البيئة في اشباع حاجاتها على ما يقدمه المشروع من مخرجات .

فإن لم تكن البيئة في حاجة هذه المخرجات فلن يكتب للمشروع النجاح والاستمرار والنمو ، وكذلك فإن عدم توافر العدد الكافي من المشروعات التي تنتج وتقدم المنتجات من السلع والخدمات التي تحتاج إليها البيئة سيؤدي بصفه عامة إلى تأخير المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع .

وبناء على ذلك ينبغي على الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية قبل الدخول بتنفيذ أية خطوات لمشروع التنمية المذكورة ، تجميع وتحليل المعلومات والبيانات المتعلقة ببيئة المشروع والتي يمكن تقسيمها إلى :

- عوامل البيئة العامة .

- عوامل البيئة الخاصة .

وتتضمن عوامل البيئة العامة والخاصة ما يلي :

أ) عوامل البيئة العامة :

- البيئة السياسية والقانونية .

- البيئة الاجتماعية .

- البيئة الاقتصادية .

- البيئة الفنية .

ب) عوامل البيئة الخاصة :

- المنافسون .

- المدخلات .

- المستهلكون .

(23)

أولاً : عوامل البيئة العامة :

1) البيئة السياسية والقانونية :

لقد عانت البلاد من اضطرابات وحروب سياسية عدالة أهلكت الاقتصاد اليمني ونتج عنه تدمير قدرات وإمكانيات البلاد وتبيدها . وبالتالي تدهور المستوى الاقتصادي والاجتماعي لعيشة السكان ولعل مظاهر التخلف وارتفاع معدلات البطالة وانتشار رقعة الفقر خير دليل على ما خلفه الصراع السياسي وعدم الاستقرار من ويلات على حياة سكان البلاد .

إلا أن الظروف الحالية التي تعيشها اليمن ، بعد ان تمكنت من تثبيت دعائم الوحدة اليمنية وتحقيق قدرًا كبيراً من الأمن والاستقرار يشكل الشرط اللازم لتتوفر الاستقرار السياسي للمشروع موضع الدراسة . كما ان اتجاهات القيادة السياسية نحو الاستثمار وبالذات التوجه الجاد من قبل رئيس الدولة اليمنية – المشير علي عبدالله صالح فيما يخص توظيف الجزر اليمنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما لذلك من أهمية في بسط نفوذ الدولة على هذه الجزر وتأمين سبل جديدة للدفع بعجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد يعطينا إمكانية القول بتوفّر طريق أمن لمشروع تنمية وتطوير الجزر اليمنية من الناحية السياسية .

أما ما يخص الجانب القانوني فإن قانون الاستثمار يعطي مؤشرات مشجعه للمستثمرين اليمنيين والأجانب للاستثمار في أي موقع مناسب للاستثمار والجزر اليمنية من الواقع التي تحظى بالتشجيع الكامل باعتبارها مناطق من الدرجة الثالثة التي تحظى بميزات تشجيعية ليس لها مثيل في دول المنطقة .

إلا أن ضعف أجهزة الدولة وانتشار الفساد المالي والإداري يلقي بظلاله على جانب تطبيق القوانين الخاصة بالاستثمار ويعد معوقاً وعامل طرد للمستثمرين ويفرغ إيجابيات القانون من محتواه الطيب والمسجع للاستثمار .

ومع ذلك فإن المؤشرات بصورة إجمالية توحى بإمكانية التغلب على المعوقات المشار إليها طالما وان البيئة السياسية والقانونية تؤكد عدم وجود اتجاهات سياسية تشكل خطراً

على مستقبل مشروع تنمية وتطوير الجزر اليمانية وكذلك عدم وجود أية قوانين تمنع من الاستمرار في تنفيذ خطط وبرامج مشروع تنمية وتطوير الجزر اليمانية وتوظيفها في مشروعات تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

(2) البيئة الاجتماعية :

مجتمع مشروع تنمية وتطوير الجزر اليمانية يمكن تحديده بسكان المدن والمناطق التي تقع على السواحل اليمانية .

ونظراً لأن سكان هذه المناطق يتميزون بطبعات هادئة ، وغير عدوانية ومن الممكن أن تتقبل أي نوع من الاستثمارات السياحية على السواحل والجزر القريبة منها .

ولذلك فإن العادات والتقاليد في المجتمعات التي من المتوقع إقامة مشروعات سياحية في وسطها مشجعه ، كما ان انتشار البطالة والفقر بين هؤلاء السكان ، عامل محفز لهؤلاء السكان في تقبل الاستثمارات المتوقعة ، ومن المتوقع عندما يعرف السكان أن تنمية الجزر وإقامة الاستثمارات السياحية عليها سيجلب للجميع الخير وسيرتفع مستوى معيشتهم ويتحررون من البطالة والفقر لاشك سيسعون إلى مساندته الدولة والمساهمة في حماية المشروعات المتوقع إقامتها على سواحل البحار والجزر .

وما سبق نستطيع القول أن البيئة الاجتماعية لمشروع تنمية وتطوير الجزر اليمانية والاتجاه لإقامة مشروعات سياحية متنوعة مشجعة للغاية طالما والإرادة السياسية من قبل السلطة السياسية ومثلها متوفرة .

فقط يمكن التنويه إلى وجود متنفذين في موقع اتخاذ القرارات المتعلقة بتوظيف الجزر للاستثمار السياحي تعنق رؤى وأفكار مناؤه للاستثمار السياحي من الممكن إذا لم تكون بعيدة عن الخط الاجتماعي للجزر أن تؤثر سلباً على هذا المشروع .

أما قضية العمالة الممكن توظيفها في مشروع تنمية الجزر فمتوفرة ، فقط بحاجه لتدريب ومن الممكن في البداية الاستعانة بقيادات تنظيمية من بعض البلدان العربية .

3) البيئة الاقتصادية :

الشواطئ والجزر موضوع الدراسة غنية بالموارد الاقتصادية الممكن أن تشكل عوامل جذب للاستثمارات إذا ما توفرت البنية التحتية للاستثمار في الجزر فالأرض صالحة لزراعة العديد من النباتات والأشجار الملائمة لبيئة البحر . حيث يتواجد على هذه الطبيعة العديد من النباتات والأشجار ، فقط بحاجة إلى عناء وإعادة تشكيل وفق الخطط الحضرية .

كما أن هناك العديد من الموارد تشكل عوامل جذب اقتصادي أيضاً منها :

- التضاريس والمناخ المتعدد .
- الشمس الدافئة والمناخ المعتدل في معظم فصول السنة .
- السواحل النظيفة ذات التربة الناعمة .
- الشعاب المرجانية بدبيعة التشكيل .
- القلاع والموقع التاريخية .
- الحيوانات البرية النادرة .
- الطيور بأنواع وأشكال مختلفة .
- المرات والخلجان البحرية الهدئة التي تتوسط السواحل والجزر .
- الثروة السمكية الهائلة .

كما أن رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في تلك الجزر ليست بكثيرة وباعتقادنا أنه في حالة إعداد البنية التحتية ، وفتح المجال للاستثمارات السياحية بأنواعها المختلفة فإن رؤوس أموال محلية وأجنبية ستتضخ لهذا النوع من الاستثمار وبدون تردد .

ولعل السياسات المالية والنقدية المتوجه نحو التوسيع الائتماني وترسيخ أسس ومبادئ آلية السوق في الاقتصاد اليمني مؤشر آخر لوجود مناخ اقتصادي مشجع للاستثمارات السياحية في الجزر .

4) البيئة الفنية :

ان الوسائل والعمليات التكنولوجية والفنية اللازمة لتنمية الجزر وإقامة الاستثمارات السياحية بسيطة وليس معقدة .

وفي الوقت الراهن العالم غني بالتجارب التاريخية العريقة في مجال هذه الأنواع من الاستثمارات باعتبار أن الاستثمارات السياحية صارت تتحل مركز الصدارة في جميع بلدان العالم لما لها من مردود اقتصادي واجتماعي بارز .

واليمن تملك الموارد الطبيعية الملائمة لأحياء استثمارات سياحية متعددة إلا أنها غير موظفة .

وباختصار في مجال البيئة الفنية ، يمكن القول أن ما هو متوفّر حالياً في بعض السواحل والجزر اليمنية ، يمكن تحديه وتطويره وإدخال الوسائل والتقنيات الجديدة الازمة متاحة والقدرة النقدية لاستيرادها من العالم الخارجي متاحة أيضاً .

ثانياً : عوامل البيئة الخاصة :

(1) المنافسون :

كما هو معلوم ان أي مشروع لكي يحقق أهدافه يجب أن يتلّك قدرة تنافسية لمواجهة المشروعات الأخرى المنافسة .

وإذا ما أرادت اليمن توظيف مواردها الاقتصادية المتاحة في الشواطئ والجزر وتحقيق الهدف المتمثل في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لمواجهة البطالة والفقر وتحقيق تطور اقتصادي واجتماعي يمكنها من مواكبة التطورات العالمية وبنفس الوقت تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للإنسان اليمني ، فلابد من استثمار موارد الجزر في مجال الإنتاج السياحي ولذلك يستوجب معرفة المركز التنافسي للبيمن في سوق المنتج السياحي وهذا يتطلب دراسة سوق المنافسين وبالتالي استخلاص المركز التنافسي الذي من خلاله يمكن اتخاذ القرار المناسب .

وما هو متاح من المعلومات حول المقومات السياحية للبلدان المطلة على البحر الأحمر وما هو متاح للبيمن في السواحل والجزر يعطينا إمكانية القول بأن البيمن تحمل مركزاً تنافسياً متقدماً من الممكن ان تستقطب حجماً كبيراً من السياحة في المنطقة إذا ما وظفت هذه الإمكانيات وأقيمت الاستثمارات السياحية المناظرة ، ومن الممكن في هذا المجال

الاستفادة من تجارب بعض البلدان التي مرت بظروف مشابهة لظروف اليمن أثناء اقتحامها مجال الاستثمار السياحي ومن هذه الدول (مصر وتونس وتركيا وكينيا) .

(2) المدخلات :

ت تكون المدخلات أصلًا من :

- القوى العاملة (كفاءات إدارية ، فنية ، عماله ماهرة وغير ماهرة) .
- المعدات والآلات .
- الخامات .
- مختلف مستلزمات الإنتاج .

بالنسبة للقوى العاملة : لعله من المعلوم أن بعض الجامعات اليمنية انشأت اقساماً لتأهيل كادرات في مجال النشاط السياحي وهذا يعني أن الكفاءات الإدارية والفنية متوفرة وإذا كان هناك بعض النقص في الكادرات الفنية فليس من الصعب جلبها من البلدان العربية ، أما العماله بنوعيها الماهر وغير الماهر ، فهي متوفرة ورخيصة .

وبالنسبة لبقية المدخلات : فجميع الاستثمارات في اليمن تعتمد على الاستيراد والظروف الاقتصادية الحالية التي تعيشها اليمن في مجال التبادل التجاري الدولي يمكنها من استيراد مختلف محتاجاتها من الآلات والمعدات وبقية المستلزمات الأخرى الازمة للبنية التحتية والاستثمارات السياحية بدون أية صعوبة لا من الناحية النقدية ولا من ناحية إجراءات الاستيراد .

(3) المستهلكون (العملاء) :

يمكن تقسيم المستهلكين لمنتجات الاستثمارات السياحية على سواحل وجزر اليمن إلى نوعين : - مستهلكون محليون .
- مستهلكون أجانب .

وعلى اعتبار أن المنتجات السياحية في اليمن جديدة ليس لها مثيل فإن إلقاء الضوء على هذا الجانب يتطلب دراسة ميدانية ولكن بصفه عامة يمكن القول :

أن هناك اعداداً كبيرة من اليمنيين يذهبون للخارج طلباً للسياحة والاستجمام وفي حالة توفر هذه المنتجات في الداخل فسيكون من المناسب مثل هؤلاء طلب السياحة في الداخل وبالذات إذا ما صار معروفاً ان المميزات للمناطق السياحية في اليمن تفوق بكثير غيرها من المناطق التي يذهبون إليها . كما أنه من المتوقع أنه مع تحسن الوضع الاقتصادي لليمنيين سيزداد الطلب على السياحة الداخلية وستجد الجزر نصيباً وأفراً من هذا النوع معظم فصول السنة .

كما ان قرب الجزر اليمنية من المدن السعودية عامل مهم جداً يجعلنا نتوقع أنه مع توفر المنتج السياحي الجيد المنافس للمنتجات السياحية في دول المنطقة سيتحول الكثير من السعوديين واليمنيين العائشين في السعودية بصورة دائمة والمغتربين من الذهاب بلدان بعيدة إلى طلب السياحة في اليمن .

كما ان مناخ اليمن الدافئ في فصلي الخريف والشتاء إلى جانب المميزات الفريدة لسواحل الجزر اليمنية وما تزخر به من موقع وأثار تاريخية وشعاب مرجانية وثروة من الحيوانات والطيور النادرة لا شك سيكون عاملًا مهمًا لجذب السياح الأجانب من دول أوروبا ودول أجنبية أخرى .

القسم الرابع

الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية للجزر المختارة

أولاً : جزيرة الدويمه :

من مجموعة جزر منطقة ميدي ، تم اختيارها للأسباب التالية :

- قريبة جداً من ساحل ميدي ، الامر الذي سيسهل إمدادها باليه العذبة والإنارة وكل ما تحتاجه مشروعات التنمية السياحية الممكن إقامتها على أرض الجزيرة .
- نقطة انطلاق لجميع الجزر التابعة لمنطقة ميدي .
- منطقة ميدي منطقة حدودية ومن الممكن ان تستقطب أعداداً كبيرة من السياح السعوديين واليمنيين والأجانب القاطنين في المدن السعودية المجاورة في حالة إعدادها للسياحة .

والمعلومات الأولية التي تمتلكها عن الجزيرة يمكن إيجازها على النحو

التالي:

الموقع : تقع غرب مديرية ميناء ميدي القديم على بعد 650 متراً تقريباً .

السكان : الجزيرة غير مأهولة بالسكان .

المساحة : تقدر بحوالي 3 كم² .

المناخ : حار صيفاً معتدل شتاء .

التضاريس: عبارة عن كثبان رملية - يكسوها حزام من أشجار المانجروف بالجهة الشرقية .

الفنارات : يوجد فنار بالجزيرة بالجهة الشرقية منها .

الطيور : توجد في الجزيرة العديد من أنواع الطيور منها : طائر البعوض والسمان والرخيس والحنكران .

الأشجار : يكسو الجزيرة حزام من أشجار المانجروف في الجهة الشرقية منها وحسائش السافانا .

الأحياء البحرية : المياه البحرية للجزيرة تشتهر بالأحياء البحرية التالية : سمك الديرك ، والعربي ، والجمبري ، والدلفين . بكميات تجارية .

أنواع الحيوانات : توجد بالجزيرة الحيوانات الزاحفة منها الثعبان المبرقع والثعبان الأغر .

الصخور : لا توجد أية صخور في الجزيرة حيث أنها كثبان رملية .

الشعاب المرجانية : يوجد حول الجزيرة شعاب مرجانية .

ولتنمية الجزيرة وتوظيفها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يستلزم العمل

على ما يلي :

- صيانة طريق ميدي واستكمال تعبيدها حتى تصل إلى الساحل المقابل للجزيرة .

- إنشاء كورنيش على ساحل ميدي .

- إنشاء محطتين (مراسي) لوقف القوارب - احدهما في ساحل ميدي والأخرى في ساحل الجزيرة المقابل لساحل ميدي .

- توصيل شبكة المياه وكذلك شبكة الكهرباء للجزيرة من مدينة ميدي .

- إنشاء محطة وقود ، بالقرب من ساحل ميدي - احدهما بترول والأخرى ديزل .

- إعداد خريط حضري للجزيرة يتضمن موقع وكيفية تنفيذ شبكة المياه والكهرباء والتصريفات الصحية والطرق والمنتزهات السياحية وبلاج .

- إعداد دراسات جدوى فنية للمشروعات المذكورة لتحديد إجمالي تكاليف إنشاء هذه المشروعات . على أن تقوم الدولة بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية (المشروعات العامة وتترك المنتزهات والبلاج ووسائل النقل السياحية) للاستثمار الخاص .

والخريطة التالية تبين موقع جزيرة الدويم بحافة ساحل ميدي وكيفية انتشار جزر

منطقة ميدي .

ثانياً : جزيرة المورك :

أحدى الجزر الهامة الواقعة في منطقة اللحية تم اختيارها للأسباب التالية :

- أقرب جزيرة لسواحل اللحية .

- من الممكن اعتبارها مركزاً يربط جزر منطقة اللحية بمدينة اللحية .

- إمكانية توظيف الجزيرة لبعض المشروعات السياحية كخطوة أولى لاستثمار الجزر المتشرة حولها .

وفيما يلي عرض لما هو متاح من المعلومات عن هذه الجزيرة .

الموقع : تقع في الجهة الجنوبية الغربية من مدينة اللحية ، وتبعد عن ساحل اللحية بمسافة تقدر بحوالي 8.4 كم .

السكان : الجزيرة غير مأهولة بالسكان .

المناخ : حار صيفاً معتدل شتاءً .

التضاريس : جزيرة مستطيلة الشكل وهي جزيرة رملية في الجهة الشمالية الشرقية وصخرية في اطرافها الشمالية الغربية .

التربة : تربة رملية مع وجود حزام صخري في الجهة الشمالية الغربية .

الأشجار : توجد حشائش سلامية مع وجود اشجار المانجروف على الجهة الشرقية من الجزيرة .

الطيور : يوجد في الجزيرة عدة أنواع من الطيور مثل النورس الأبيض والأسود والبجع .

الشعاب المرجانية : توجد في المياه الخديطة بالجزيرة .

ولتنمية جزر اللحية وتوظيفها للتنمية ينبغي تنفيذ مشروعات مماثلة للمشروعات التي سبق تحديدها في الجزء الخاص بجزيرة الدويهي .

والخريطة التالية تبين موقع الجزيرة بالنسبة لسواحل ميدي وأيضاً الجزر المنتشرة بالقرب من هذه الجزيرة .

ثالثاً : جزيرة كمران :

أكبر وأهم الجزر الواقعة في البحر الأحمر وقد تم اختيارها للأسباب التالية :

- قربها من الساحل .
- كونها جزيرة تاريخية وفيها موقع تاريخية عديدة .
- مأهولة بالسكان .
- من الممكن أن تلعب دوراً هاماً ورائداً في تنمية وتطوير جزر البحر الأحمر جميعها ، في حالة توظيفها في التنمية السياحية . ومن الممكن أن تكون قاعدة انطلاق للعديد من الجزر الاستراتيجية الهامة في البحر الأحمر .
- توفر اليد العاملة الرخيصة والممكن توظيفها في مجالات التنمية المختلفة في الجزيرة. حيث يلاحظ وجود طاقات شبابية غير موظفة .
- وجود أسس استثمارية في مجال الاستثمار السياحي ، كما ان لجزيرة تاريخ في انتاج صناعات حرفية يدوية مختلفة ومن الممكن أحياها من جديد .
- كما أن الجزيرة تمتاز بوجود خامات الضفر المستخدمة في تصنيع بعض أنواع العطور والبخور .

وتحتل بالعديد من الخصائص الهامة ويوجد بها العديد من مشروعات البنية الأساسية

، نذكر منها :

- توفر مدارس ومراكز صحية .
- وجود محطة لتحلية المياه .
- تمتاز الجزيرة بتنوعها الطبيعي من أشجار وحيوانات برية مثل الغزلان ، المشهود بوجودها في غابة المنجروف التي تكسو الجهة الشمالية لجزيرة .
- وجود الشعاب المرجانية والسوائل الرملية الناعمة .
- وجود مرسى بحري للقوارب .
- وجود قوى عاملة مؤهلة من أبناء الجزيرة .

- وجود سيارة بلدية لنقل المخلفات .
- وجود بيت للشباب ، يمارس فيه أنشطة اجتماعية ورياضية مختلفة .

وفيما يلي نعرض ما اتيح من المعلومات والبيانات عن الجزيرة :

الموقع : تقع الجزيرة غرب مدينة الصليف .

البعد : تبعد الجزيرة عن ميناء الصليف مسافة تقدر بحوالي 5 كم .

المساحة : تقدر مساحة الجزيرة بحوالي 104 كم^2 .

التضاريس : جزيرة مسطحة ومستوية مع وجود بعض المرتفعات الصخرية الصغيرة . وتتركز المرتفعات الصخرية في الجهة الجنوبية من الجزيرة كما ان تربة الجزيرة في الوسط طينية وفي معظم الاطراف رملية باستثناء أجزاء صغيرة من اطراف الجزيرة صخور .

السكان : يقدر إجمالي سكان الجزيرة بحوالي 4795 نسمة .

الأشجار والنباتات : توجد في طرف من أطراف الجزيرة غابة منأشجار المنجروف ، كما يوجد في الجزيرة أشجار النخيل وأشجار الدوم وأيضاً بعض الأشجار الصغيرة والخشائش .

الحيوانات البرية : يوجد في الجزيرة العديد من أنواع الحيوانات أهمها: الأبل ، الضان والماعز والحمير .

الأسماك : يوجد العديد من أنواع الأسماك وهمها: الديرك ، والجمبري ، والجحش والعرببي
الطيور : توجد أنواع عديدة من الطيور البحرية وكذلك الغراب والحدا والصقور والحمام وكثير من الطيور المهاجرة تمر على الجزيرة في أوقات مختلفة .

ثروات أخرى : وهناك مادة تسمى الصفر تستخرج من البحر في الجهة المواجهة لشمال الجزيرة . وتستخدم هذه المادة في صناعة العطور والبخور .

الأسواق التي يسوق إليها المنتجات السمكية لصيادي الجزيرة هي :

- مدينة الحديدة .
- مدينة المخوذه .
- مدينة الصليف .

وتمول الجزيرة بالثلج من هذه الأسواق .

التجمعات السكانية :

يوجد بالجزيرة ثلاثة تجمعات سكانية ، نذكرها فيما يلي :

- مدينة كمران : وتقع على الجهة الغربية للجزيرة .
- قرية مكرم : وتقع على الجهة الشمالية الغربية للجزيرة وتبعد عن مدينة كمران حوالي 7.5 كم .

- قرية اليمن : وتقع جنوب غرب مدينة كمران وتبعد عنها مسافة تقدر بحوالي 8 كم ومتاز هذه القرية بقربها من ميناء رأس عيسى . حيث تبعد عنه حوالي 1.8 كم فقط.

وفيمما يلي معلومات أكثر تفصيلاً حول هذه التجمعات السكانية :

مدينة كمران :

السكان : يقدر سكان مدينة كمران بحوالي 4000 نسمة .

المساكن : يقدر عدد المساكن بحوالي 750 مسكنًا .

المعالم التاريخية : تمتاز مدينة كمران بتاريخها القديم حيث يوجد بها عدّة معالم تاريخية متعددة وأهمها :

- القلعة الفارسية : التي تعتبر معلمًا تاريخيًّا يعود تاريخه إلى ما قبل الاحتلال البريطاني ومتازت بنقوشها وزخرفتها الهندسية البدوية .
- مقر ملكة بريطانيا – اليزابيت الثانية .
- مكتب بريد ومحجر صحي بريطاني حيث كان يستخدم هذا الحجر الصحي للوافدين سواء الحجاج أو القادمين من شرق آسيا.

- وجود مسجد أثري قديم في المدينة وقد قام بتجديده الملك فاروق .
- وجود سداً في شمال غرب المدينة بناه البريطانيين وقد تم ترميمه كما أضيف سداً آخرً لتغذية ثمانية أبار قدية بالياء العذبة منتشرة في المنطقة المتوسطة للسددين (القديم والجديد) . علماً بأن سعة السد الجديد 4300 m^3 وسعة السد القديم 1800 m^3 .

أما بالنسبة للمنشآت الخدمية القائمة في المدينة فقد اهتمت الدولة ببناء عدة مشاريع تنموية في الجزيرة وأهم المنشآت الموجودة هي :

- مدرستان للمرحلة الابتدائية للجنسين (ذكور وإناث) .
- مدرسة ثانوية للبنين .
- مدرسة ثانوية للبنات .
- مركز صحي مكون من سبع غرف ويعمل فيه :

 - 4 موظفين في إدارة المركز .
 - 1 قابلة واحدة .
 - 2 كادر صحي .

ويستقبل يومياً حوالي 3 مرضى بالمتوسط .

- مركز الأمومة والطفولة ويتكون من غرفه واحدة فقط . وي العمل فيه مرشد صحي وقابلة فقط . وأهم ما يقدمه هذا المركز خدمات التلقيح لأطفال الجزيرة .
- مبني حكومي لشباب المدينة (مدينة الشباب) .
- مساجدان لتأدية فريضة الصلاة .

قرية مكرم :

السكان : يبلغ عدد سكان القرية حوالي 600 نسمة .

المساكن : معظم مساكن القرية من البلاوك ويبلغ عدد المساكن 100 مسكنًا وتنشر أشجار الدوم بين المساكن واهم ما يميزها الشواطئ الساحلية المادئة .

مهنة السكان : صيد الأسماك . حيث يبلغ عدد قوارب الصيد أربعين قاربًا ، نصفها مصنوع من الفيبر글اس والنصف الآخر من الخشب .

النشأت الحيوية بقرية مكرم :

يوجد بالقرية مدرسة ابتدائية واحدة (مدرسة الصياد) تأسست عام 1982م تتكون من 6 فصول وسكن وإدارة ، ويبلغ عدد المدرسين 17 مدرساً منهم مدير المدرسة وجميعهم من أبناء الجزيرة (9 مدرسين من قرية مكرم و 8 مدرسين من مدينة كمران) ، ويبلغ عدد طلاب المدرسة 110 طالباً وطالبة . ويتوزعون في فصول المدرسة على النحو المبين في الجدول التالي :

جدول يبين عدد طلاب مدرسة الصياد بقرية مكرم ، بحسب الفصول الدراسية .

الصف	بنين	العدد		الإجمالي	ملاحظات
		بنات	بنين		
الصف الأول	17	30	47	47	
الصف الثاني	14	16	30	30	
الصف الثالث	5	1	6	6	
الصف الرابع	2	1	3	3	
الصف الخامس	5	7	12	12	
الصف السادس	8	4	12	12	
الإجمالي	51	59	110	110	

وفي القرية يوجد عدد 12 كادراً يحملون مؤهلات جامعية وثانوية عامة وجميعهم يبحثون عن العمل . ومؤهلاتهم على النحو التالي :

- شريعة وقانون فرداً واحداً .
- شهادة المعهد الصحي فرداً واحداً .
- شهادة الثانوية العامة 10 أفراد .

أيضاً في القرية مولد كهربائي يعني القرية بالكهرباء من الساعة السادسة مساءً وحتى الساعة الثانية عشر ليلاً . وهو مشروع خاص . ويدفع المواطنون قيمة ما يحصلون عليه من الإضاءة على أساس القنديل الواحد بسعر 150 ريالاً في الشهر .

وهناك مشروعات تحت الإنشاء لمركز صحي لم يستكمل تجهيزه للعمل .

والجدير بالذكر أن هناك عدداً من الجزر قرية من ساحل هذه القرية . وهذه الجزر هي :

- جزيرة الحريب .

- جزيرة الجبول .

- جزيرة البصيع .

- جزيرة عكبان .

النشاط الاقتصادي للسكان :

صيد الأسماك بصورة رئيسية وإلى جانب ذلك تربية الإبل والأغنام والضأن .

مطالب سكان القرية :

- مشاريع حكومية لتوفير الماء والكهرباء .

- بناء مدرسة متكاملة – أساسية وثانوية .

- وصول مشروعات تنمية الأسرة وتعليم الكبار .

- مرور سيارة النظافة لنقل المخلفات من القرية .

- توفير قوارب صيد نوعية فيبرجلاس ، بآمان مناسبة وبالتقسيط .

- توظيف المؤهلين من أبناء القرية في المشروعات التي يتم إنشاؤها في الجزيرة .

- منع القوارب المصرية من الصيد العشوائي الذي يؤدي إلى جرف كميات كبيرة من الأسماك وتهدم بانقراض الثروة السمكية.

- إدراج القرية ضمن الخطط والبرامج المادفة لاستثمار الجزر في التنمية السياحية .

قرية اليمن :

السكان : يبلغ عدد سكان قرية اليمن حوالي 195 نسمة .
 المساكن : معظم المساكن من البلوك والبقية من العشش ويقدر عدد المساكن بحوالي 40 مسكناً
 النشاط الاقتصادي لسكان القرية : صيد الأسماك .
 حيث يبلغ عدد القوارب في القرية حوالي 11 قارباً .

- 6 قوارب فيبرجلاس .
- 5 قوارب خشب .

النشأت الحيوية بقرية اليمن :

- مدرسة ابتدائية (مدرسة الشاطئ) :
 تتكون المدرسة من 6 فصول وسكن وإدارة .
 ويبلغ عدد المدرسين 6 مدرسين جميعهم من أبناء الجزيرة (2 من قرية اليمن و 4 من مدينة كمران) أما بالنسبة للمؤهليين بشهادات الثانوية العامة من أبناء القرية فعدهم 3 أفراد (2 موظفين في مدرسة القرية والثالث بدون عمل) .
 - مسجد أثري يرجع تاريخه إلى أيام العثمانيين .
 - مولد كهربائي يغذي القرية بالكهرباء من الساعة 6 مساءً وحتى منتصف الليل .
 وتتابع طاقته الكهربائية على المواطنين بسعر 200 ريال للقنديل الواحد في الشهر .
 وهناك جزيرة واحدة قرية من شاطئ القرية هي : جزيرة عنشه . حيث تبعد عن شاطئ القرية مسافة تقدر بحوالي 1800 م .

مطالب سكان القرية :

- توفير الماء والكهرباء من مشروعات حكومية .
- مدرسة أساسية وثانوية متكاملة .
- مركز صحي .
- تسهيل شراء قوارب الصيد (فيبرجلاس) بالتقسيط .
- مرور سيارة نقل المخلفات .
- إنشاء مصنع ثلج .

- منع القوارب المصرية من الاعتداء على موقع الصيد الخاصة بهم .

- وصول مشاريع تنمية الأسرة وتعليم الكبار لقريتهم .

مشروعات عاجلة لإغاثة سكان الجزيرة ومساعدتهم على الاستقرار والنمو في الجزيرة :

- مصنع للثلج .

- إضافة سيارة لنقل المخلفات إلى جانب السيارة المتوفرة ليشمل خدمات النظافة

لقرىتي مكرم واليمن .

- منع دخول القوارب المصرية مناطق الصيد .

- بناء مدرستين متكمالتين (أساسي وثانوي) واحدة في قرية مكرم والأخرى في قرية اليمن .

- إنشاء محطتين لتحلية المياه (إحدهما في قرية مكرم والأخرى في قرية اليمن) .

- بناء مركز صحي في قرية اليمن .

- توفير المستلزمات الطبية للمرافق الصحية المتوفرة في الجزيرة بصورة مستمرة .

- الاهتمام بنظافة الجزيرة من المخلفات التي تهدد البيئة .

- التنسيق مع وزارة النفط لإنشاء محطتين للطاقة إحدهما بترول والأخرى ديزل .

- إدخال مشروعات تنمية الأسرة ومحو الأمية لجزيرة .

مشروعات مستقبلية :

- نظراً لقرب ميناء رأس عيسى من الجزيرة فإنه من الممكن إقامة جسر يربط الجزيرة بمنطقة رأس عيسى . على أن يراعى تصميم الجسر إمكانية فصل الجسر وإغلاق الطريق في الليل . ذلك لأن وجود مثل هذا الجسر سيسهل مهام عملية توسيع الجزيرة بشبكة المياه العذبة والطاقة الكهربائية و مختلف الاحتياجات الازمة لتنمية وتطوير الجزيرة .

- مشروعات البنية الأساسية وفقاً للمخطط الحضري الواجب إعداده .

- تهيئة المناخ الملائم لإقامة المشروعات السياحية بصورها المختلفة .

- دعم مشروع القرية السياحية الموجود في الجزيرة ، حتى يتمكن من استكمال إنشائه وإعداده .

والخريطة التالية توضح شكل الجزيرة والمنشآت والواقع المختلفة .

رابعاً : جزيرة ميون :

تم اختيار هذه الجزيرة ضمن الجزر النموذجية الواجب إعطائهما الأولوية في التنمية والتطوير للعديد من الأسباب أهمها :

- الموقع الاستراتيجي الهام للجزيرة كونها تقع على القرب من ساحل باب المندب وتنطل على أهم المضايق الدولية البحرية (مضيق باب المندب) ، الذي يربط شرق العمومرة مع غربها .

- وجود مقومات استثمارية عديدة منها :

- رادار المراقبة .
- مرسى عميق لاستقبال السفن وجميع القوارب باحجامها المختلفة .
- بعض من مشروعات البنية الأساسية (الكنداسة والمولادات الكهربائية) .
- وفرة الشعاب المرجانية .
- مناخ دافئ صيفاً ومعتدل شتاءً .
- مأهولة بالسكان .
- وجود منشآت وموانع أثرية عديدة .

وفيما يلي نعرض ما هو متاح من البيانات والمعلومات عن هذه الجزيرة .

الموقع : تقع الجزيرة غرب مدينة باب المندب وبالقرب من جبل الشيخ سعيد .

البعد : تبعد الجزيرة عن مدينة باب المندب بحوالي 4 كم كما ان الجزيرة تبعد عن الممر الدولي مسافة تقدر بحوالي 20 كم ويقع على جهة ساحل باب المندب مضيق اسكندر وعلى جهة الممر الدولي مضيق باب المندب . والجزيرة وسط بينهما .

وتتميز الجزيرة بموقعها الاستراتيجي الهام بين البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن .

ومضيق باب المندب يعتبر همزة وصل بين الشرق والغرب .

السكان : يبلغ عدد سكان جزيرة ميون حوالي 220 نسمة كلهم يعملون بصيد الأسماك .

الجماعات السكانية : توجد في الجزيرة قريتين :

- قرية ميون الشعب في الجهة الجنوبية للجزيرة .

- قرية ميون الثورة في الجهة الشرقية للجزيرة .

المساكن : يبلغ عدد المساكن 70 مسكنًا .

التضاريس : جزيرة صخرية بركانية في أغلب تضاريسها و توجد تربة طينية في وسط الجزيرة .

المناخ : دافئ صيفاً معتدل شتاءً .

درجة الحرارة : درجة الحرارة في جزيرة ميون تبلغ 37 صيفاً و 16 شتاءً .

الطيور : توجد في الجزيرة طيور النورس الأبيض والأسود وطائر الحداء والغراب وصقور البحر .

الأسماك : توجد عدة أنواع من الأسماك أهمها : القرش ، النمراني ، الجحش وأسماك الزينة التي تقدر أنواعها بحوالي 200 نوع .

الحيوانات البرية : توجد في الجزيرة الأغنام والضأن .

الفنارات : يوجد في الجزيرة فنارين :

الفنار الكبير : يقع بأعلى نقطة في الجزيرة في الجهة الجنوبية – يبلغ طول الفنار حوالي 11 م ويبلغ ارتفاعه عن مستوى سطح البحر حوالي 65 م .

فنار داخل الجزيرة : ومهنته إرشاد السفن عند دخوها الجزيرة من الجهة الغربية .

المباني الأثرية في الجزيرة : توجد في جزيرة ميون عدة مباني أثرية منها .

- قصر الملكة فكتوريا :

حيث يوجد في الجهة الشمالية الشرقية ويقدر تاريخ إنشائه بحوالي 140 سنة ويتميز ب الهندسته المعمارية البدعة كما أنه يحوي جميع مرافق الراحة بما في ذلك مسبح غرب المبني مطل على الشاطئ الذي أنشأ من قبل البريطانيين .

- مبني الإذاعة (إذاعة بريم الشرق) : ويعود تاريخ المطلة على الممر المؤدي إلى داخل الجزيرة ، أنشأ أيام الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن .

- قصر الضيافة العباسية : يقع شرق الجزيرة وهو قصر قديم ويحتاج إلى ترميم .

- مبني البريد : ويعود تاريخ المطلة على الممر المؤدي إلى داخل الجزيرة ، أنشأ أيام الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن .

- مبني الحجر الصحي : يقع في الجهة الجنوبية الغربية للجزيرة .
 - كما توجد عدة مباني أثرية قديمة يعود تاريخها إلى أيام الاحتلال البريطاني .
 - مقبرة البريطانيين .
 - يوجد لسان بحري يبلغ طوله حوالي 30 م .
 - وجود محطة تحلية يبلغ معدل إنتاجها حوالي 4 طن / ساعة وعدد أثنتين خزانات للمياه وتحتاج المخطة مع الخزانات إلى ترميم وصيانة مستمرة .
 - يوجد مولد كهربائي روسي للإنارة كما يوجد مولدرين آخرين لتشغيل الكنداسه الخاصة بتحلية المياه إلا أن هذه المولدات تتوقف غالباً عن التشغيل لتقادمها وعدم صيانتها بصورة مستمرة .
- وقد تم إضافة مولد جديد بعرض تشغيل الكنداسة البالغ طاقتها الإنتاجية 75 كيلو وات / ساعة ، إلا أنه بحاجة إلى صيانة .
- مطار قديم غير مستغل .

الشروعات العاجلة للجزيرة :

- مدرسة أساسية وثانوي .
- مركز صحي .
- تأمين صيانة المولدات بصورة مستمرة .
- صيانة المباني والمنشآت والمواقع التاريخية وتوظيفها في المجال السياحي .

الشروعات المستقبلية :

- تسوية وتعبيد الطريق الموصل إلى ساحل باب المندب .
- إنشاء محطة لوقوف القوارب على ساحل باب المندب .
- ترميم مرسى الجزيرة وإعادة تأهيله لاستقبال السفن ووسائل النقل الكبيرة .
- والقوارب بأحجامها المختلفة .
- إعادة تأهيل الجزيرة دور التمويل والرقابة والإغاثة للسفن المارة بالمر المر الدولي .

والخريطة التالية توضح الشكل العام للجزيرة وأهم الواقع والمنشآت المتواجدة على الجزيرة.

خامساً : جزيرة جبل عزيز :

أحد الجزر الواقعة بالقرب من سواحل عدن وقد أعطيت الأولوية في التنمية للأسباب التالية :

- كونها أكبر الجزر القريبة من سواحل عدن ورأس عمران .
- الجزيرة تقع في الوسط بين سواحل عدن ورأس عمران .
- يوجد في أجزاء من سواحل الجزيرة رمل ناعم ، يمكن توظيفه ك بلاج هادئ للسياح ، بعيداً عن العادات والتقاليد للسياح المحليين الذين يفدون إلى سواحل عدن من كل محافظات الجمهورية للتتنزه .
- مناخ سواحل عدن ، هو نفس المناخ السائد في الجزيرة . ولذلك فإن إقامة مشروعات سياحية (فنادق وشاليهات على الجزيرة سينافس فنادق عدن وسيكون له أثراً كبيراً في إحياء الجزيرة وتنميتها وبالتالي خلق مثال حي للاستثمار في بقية الجزر المنتشرة في البحر العربي وخليج عدن .

وفيمما يلي نعرض ما أتيح لنا من البيانات والمعلومات عن هذه الجزيرة :

الموقع : تقع جزيرة جبل عزيز جنوب غرب منطقة رأس عمران وتطل على الممر الدولي وبها خور يبلغ طوله حوالي 400 م .

البعد : تبعد جزيرة جبل عزيز عن رأس عمران حوالي 1 كم .

السكان : الجزيرة غير مأهولة بالسكان .

المساكن : لا توجد مساكن .

التضاريس : جزيرة صخرية بركانية وبجوارها جزيرتي الصغيرة والكبيرة .

الأسماك : يوجد في شواطئ الجزيرة أسماك العربي والجمبري والديرك والجحش والبياض وتشهد السلاحف البحرية المهاجرة بين آونة وأخرى .

الأشجار : يوجد بها بعض الحشائش الصغيرة ، وهذا مؤشر لإمكانية تشجير الجزيرة وتحويل أجزاء من مساحتها إلى رقعة خضراء .

الطيور : يوجد بها النورس والغراب وصقر البحار .

موقع بيع السمك : يتم بيع السمك في منطقة رأس عمران .

الشعوب المرجانية :

توجد في المياه الإقليمية لجزيرة بكميات كبيرة .

ال المشروعات العاجلة لتنمية الجزيرة :

- مرسيان للقوارب (احدهما في ساحل رأس عمران - مدخل الجزيرة والأخر بالقرب من الساحل الرملي لجزيرة) .

- منتزه على الساحل الرملي لجزيرة .

- عدد من وسائل النقل البحري السياحية .

المشروعات المستقبلية :

- مشروعات البنية الأساسية (شبكات الماء والكهرباء والتصرف الصحي) وفقاً للمخطط الحضري الواجب إعداده .

- فنادق ومنتزهات .

- قرية سياحية تتتوفر فيها مختلف وسائل الراحة والاستجمام .

والخريطة التالية توضح شكل الجزيرة وموقعها من ساحل رأس عمران والخور المخاني لسواحل الجزيرة وسواحل رأس عمران ومواقع وطرق الوصول لجزيرة .

سادساً : جزيرة صوха :

اعطيت هذه الجزيرة الأولوية في التنمية للاعتبارات التالية :

- كونها أكبر الجزر المنتشرة في المياه الإقليمية لمنطقة بئر علي .
- كونها مكان لجتماع الصيادين من مختلف المناطق الساحلية الشرقية لليمن .
- اعتبار الجزيرة موطن لجتماع الطيور البحريه .
- الطريق من ساحل بئر علي إلى الجزيرة سالكة من قبل الصيادين وتوحي بالاطمئنان عند العبور إلى الجزيرة .

وفيما يلي نعرض ما هو متاح من البيانات والعلومات عن الجزيرة :

الموقع : تقع جزيرة صوха جنوب منطقة بئر علي ، محافظة شبوة .

البعد : تبعد الجزيرة عن بئر علي بحوالي 10.5 كم .

السكان والمساكن : الجزيرة غير مأهولة بالسكان .

التضاريس : صخور بركانية تكثر فيها الكهوف ومع وجود نتوءات صخرية حول الجزيرة .

المناخ : حار صيفاً ومعتدل شتاءً .

الطيور : يكثر بها طيور النورس الأبيض والأسود وطائر السوما وتعتبر منطقة تكاثر طيور البحر . حيث تعد موطنًا لطيور البحر .

الأسماك : يكثر بها أسماك القرش والبياض وأسماك السفن والأسماك الملونة وسمك الحبار .

موقع بيع الأسماك : يتم جلب الأسماك من الجزيرة وتجمیعها في ساحل بئر علي ومن ثم تسويقها إلى عدن - السوق الرئيسية لتصريف المنتجات السمكية للصيادين الذين يأتون للجزيرة من مناطق عديدة أهمها (بئر علي والشحر والمكلا) .

أهم الجزر المجاورة : - جزيرتي غضرین الكبرى وغضرين الصغرى .

- جزيرة حلانية .

تتوارد الشعاب المرجانية في مياهها الإقليمية بكثرة .

ال المشروعات العاجلة :

- مرسى للقوارب في ساحل بئر علي . وأخر في ساحل الجزيرة .
- محطة تمويل بالوقود (البترول والديزل) .
- مظلات للصيادين تنصب في سواحل الجزيرة .
- بيع قوارب صيد حديثة بالتقسيط .
- إنشاء مصنع للثلج في بئر علي .

ال المشروعات المستقبلية :

- شق وتعبيد الطريق الموصى إلى ساحل بئر علي .
 - إنشاء متنزهات على ساحل بئر علي .
 - إنشاء فنادق سياحية في بئر علي .
 - إعداد خطط حضري خاص بتوظيف الجزيرة للتنمية السياحية والعمل على تنفيذه.
- وفيما يلي صورة للجزيرة تبين شكل الجزيرة وموقعها بالنسبة لسواحل منطقة بئر علي والجزر المتشرة حولها .

الخاتمة

من العرض الذي أوردناه في هذا التقرير ، يمكن استخلاص أهم النتائج والتوصيات على النحو التالي :

1) ان مؤشرات الدراسة الأولية لمشروع تنمية وتطوير الجزر اليمنية إيجابية ومن الممكن توظيفها للاستثمار في المجال السياحي .

2) الجزر المأهولة بالسكان تواجه مشكلة هجرة السكان من هذه الجزر . ولحل هذه المشكلة يتطلب إيلاء هذه الجزر عناية خاصة من خلال توفير متطلبات الاستقرار الضرورية التي أهمها : - المياه .

- الإنارة .

- الخدمات الصحية .

- الخدمات التعليمية .

3) المياه المحيطة بالجزر غنية بأنواع مختلفة من الأسماك . إلا أن القدرة الإنتاجية للصيادين اليمنيين ضعيفة ، وتحت مستوى تلبية الطلب للسوق المحلية والخارجية . الأمر الذي يدفع بقراصنة الاصطياد من البلدان المجاورة التسلل والاصطياد من المياه البحريّة اليمنية بطرق غير علمية ومضرية لمستقبل الثروة السمكية للبلاد . ولحلحلة هذه الوضع ، يستلزم العمل بما يلي :

- توفير مظلات في جميع الجزر التي يتوقف عليها الصيادين أثناء عمليات الاصطياد .

- تأمين حماية بحرية ضد قراصنة الصيد .

- دعم الصيادين بقروض ميسرة تؤمن لهم قوارب حديثه للصيد .

- العمل على وجود شبكة تسويق حديثه ، تؤمن تسويق منتجات الصيادين لجميع المدن والتجمعات السكانية وللأسواق الخارجية المتاحة .

4) القلاع والواقع التاريخية الواقعة في مداخل الجزر وعلى بعض الجزر مهددة بالانقراض وبحاجة للصيانة والحماية والترويج لها في الأدلة السياحية .

5) عملية توظيف الجزر في مجال التنمية السياحية ، ممكن أن يبدأ بإعداد جزيرة واحدة في كل منطقة كنموذج ، يليه الإنطلاق لتوظيف جميع الجزر ذات الموارد والمميزات السياحية المؤهلة للاستثمار السياحي . ونعتقد أن الجزر الصالحة لهذا الغرض ممكن أن تؤخذ جزيرة من كل منطقة وعلى النحو التالي :

- في منطقة ميدي – جزيرة الدويمه .
- في منطقة اللحية – جزيرة المورك .
- في منطقة الحديقة – جزيرة كمران .
- في منطقة باب المندب – جزيرة ميون .
- في منطقة عدن – جزيرة جبل عزيز .
- في منطقة شبوه – جزيرة صوحا .

ومن الضروري هنا التأكيد على أن إعداد هذه الجزر للاستثمار السياحي وتنفيذ المشروعات السياحية عليها ، يتطلب تهيئة المدخل لهذه الجزر بالبنية الأساسية الالزمة (أسواق تجارية ، محطات ، موافق لوسائل النقل البحري ، مياه ، كهرباء ، قوارب ولنشات سياحية) .

6) إنشاء البنية الأساسية للجزر المذكورة ، في ضوء المخططات الحضرية التي يجب أن تعد لكل جزيرة من هذه الجزر .

7) العمل على إصدار قانون خاص بالاستثمار السياحي للجزر يستهدف تشجيع المستثمرين لإقامة مشروعات استثمارية .

8) العمل على أن تلزم جميع الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البنية الأساسية للجزر ، كل بحسب اختصاصه فمثلاً :

- المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي يوكل إليها تنفيذ شبكة المياه والصرف الصحي .

- المؤسسة العامة للكهرباء تتولى العناية بتنفيذ شبكة الكهرباء .
- المؤسسة العامة للإنشاءات والطرق والجسور تتولى العناية بتنفيذ شبكة الطرق والشوارع . وهكذا

على أن القرارات المتعلقة بالتنفيذ يجب أن تكون من خلال مجلس أعلى يضم في عضويته ، ممثلين لجميع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة ، يؤمن التنسيق الجيد وسرعة التنفيذ للقرارات المتخذة بشأن هذه المشروعات (مشروعات البنية الأساسية للجزر) .

(9) إعداد دراسات جدوى تفصيلية لمشروعات الاستثمار السياحي في الجزر المذكورة .
والترويج لتنفيذها من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي .

(10) إبعاد المظاهر المسلحة عن هذه الجزر وتأمين حماية عصرية مناسبة ، من خلال تأهيل شرطة سياحية خاصة بهذه المهمة .

(11) اختيار قيادات واعية ومتفتحة ومؤمنة بأهمية توظيف السواحل والجزر اليمنية في مجال الاستثمار السياحي ، للعمل في المجالات ذات العلاقة بالتنمية السياحية في الجزر .

(12) إبعاد كل القيادات الإدارية المناوبة للتنمية والاستثمار في المجال السياحي عن الواقع الإداري ذات العلاقة .

(13) إجراء دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية للمشروعات التي تم تحديدها في الدراسة وعلى وجهة التحديد (الدراسات الفنية) لكل مشروع . علماً بأن الدراسة التفصيلية لمشروعات كل جزيرة بالتوسط سيكلف مبلغاً يقدر بحوالي 5 مليون ريال وهذا يعني أن الدراسات التفصيلية للجدوى الاقتصادية لمشروعات الجزر الست يتطلب تنفيذها رصد مبلغاً إجمالياً يقدر بحوالي 30 مليون ريال .

مصادر البيانات والمعلومات

- المقابلات الشخصية مع سكان الجزر والسواحل التي قمت زيارتها .
- إدارة الإحصاء بالهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية .
- تقارير فرق العمل الميداني للمسح .